الجمهورية التونسية
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

مركز البحوث
والدراسات والتوثيق
والإعلام حول المرأة

المرأة والتّنمية الجهوية في تونس

مقاربة التّمكين

ملخّص الدّراسة

بدعم من البنك الدولي

المرأة والتنمية الجهوية في تونس
مقاربة التمكين

أنجز مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) دراسة حول «المرأة والتنمية الجهوية في تونس : مقاربة التمكين» بتمويل من البنك الدولي. وتجمع هذه الدراسة بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي في تحليل أبعاد مشاركة المرأة التونسية في المسار التنموي على المستوى الجهوي، وفق مقاربة تستند إلى مفهوم التمكين، وتستلهم خصوصية منطلقاتها ومنهاجها وأهدافها من التوجهات العالمية والوطنية الرائدة والاستشرافية **لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي**، وإلى سياسة تونس التي ترفع الجهة إلى قطب تنموي وتعطيها صلاحيات أكثر وتكسبها أولوية في السياسة التنموية الشاملة، ومراهنتها على الإنسان باعتباره منطلق التنمية وغايتها، وتفعيل مشاركة كل الفئات والجهات دون استثناء في التنمية بأبعادها الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف الرفع من مستوى عيش المواطن وجني ثمار التنمية وخلق قاعدة اقتصادية أكثر تنوع إلى جانب دعم الموارد المالية والبشرية والبنية الأساسية بالجهات، وتفعيل دور المرأة في التنمية المستديمة.

1- المرجعية الدولية

تؤكد المعاهدات والمواثيق الدولية على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية وأهمية هذه المشاركة في ضمان تقدم المجتمعات باعتبار المرأة طرف فاعل وشريك يتمتع بكامل

الحقوق. ويعود أول مؤتمر عالمي حول المرأة يتم تنظيمه برعاية منظمة الأمم المتحدة إلى سنة 1975. ومنذ ذلك التاريخ تتالت المناسبات والأحداث الدولية، من ذلك :

- إقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ سنة 1995، لسياسة موجهة نحو التطبيق الفعلي للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، بتخصيص 20% من موارد البرنامج الأساسية إلى الأنشطة ذات العلاقة بالمرأة،

- إقرار برنامج عمل يهدف إلى الارتقاء بأسباب المساواة والتنمية والسلم، وذلك بمناسبة انعقاد القمة العالمية الرابعة حول المرأة ببيجين سنة 1995،

- تنظيم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الموسومة «بيجين زائد 5» سنة 2000، تحت عنوان «المساواة بين الجنسين، التنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين».

ومن خلال هذه التوجهات الأممية، ارتقى مفهوم «التمكين» إلى مستوى التصور والمنهج الذي يقطع مع الرؤى التقليدية في التعامل مع المرأة ويفسح المجال أمامها للاضطلاع بمسؤوليات ومهام جديدة تكسبها المقومات التي تؤهلها للتحكم في ما يتوفر لها من موارد دون إقصاء أو تهميش.

2- إطار الدراسة ومنطلقاتها وأهدافها الوطنية :

يستند الخيار الحضاري التونسي على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على صعيد المواطنة وأمام القانون، باعتبار المرأة في تونس جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان. وتمثل منظومة القوانين والمكاسب التي تحققت انطلاقا من مجلة الأحوال الشخصية، وتدعمت بفضل الإجراءات الرائدة والعناية الموصولة التي تحظى بها المرأة من لدن **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي**، والإصلاحات المتتالية التي

تشهدها تونس في مختلف المجالات، والمشروع المجتمعي التونسي الجديد، إطارا لدعم عمل المرأة وحافزا لتنويع مساهمتها كشريك فاعل في التنمية المستديمة. وشملت منظومة القوانين في شموليتها وتكاملها مادة حقوق المرأة والأسرة والعلاقات الزوجية وغيرها من المسائل الأخرى التي بوأت تونس منزلة مرموقة بين الدول في مجال النهوض بالإنسان.

الإطار العام والمنطلقات

يعتبر مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة مؤسسة مرجعية وجهاز رصد وتقييم لأوضاع المرأة التونسية وتطوير مجالات البحث في مواضيع العلاقات بين الجنسين، وموقع المرأة في المجتمع، وإسهاماتها المختلفة في التنمية وفي أخذ القرار. ويعتمد في البحوث والدراسات ذات المواضيع الخصوصية التي ينجزها حول المرأة على تعاونه مع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تونس وفي الخارج.

وفي هذا السياق، ترتكز دراسة «المرأة والتنمية الجهوية في تونس: مقاربة التمكين» على جملة من المنطلقات الوطنية من بينها :

- السعي إلى الإلمام بمسائل ذات أولوية على المستوى الوطني والعالمي، من خلال إعطاء صلاحيات أكبر للجهات ومسؤولية أوسع في ضبط الأولويات وفي تصور البرامج الجهوية وخاصة في مجالات التشغيل، ودفع المبادرة، والرفع من نسق إحداث المؤسسات،
- إبراز المكانة التي تحتلها مسألة التنمية الجهوية في الخيارات والتوجهات الوطنية، والتأكيد على دور المرأة باعتبارها فاعلا اجتماعيا وشريكا كاملا في مسيرة التنمية والتحديث التي تنتهجها تونس،

- تزايد الاهتمام من قبل المنظمات الدولية والإقليمية بإشكالية تمكين المرأة وتدعيم مشاركتها في الحياة الاقتصادية والحياة العامة والسياسية، وتحقيق تكافئ الفرص بين الجنسين على جميع الأصعدة،

- توسيع أنشطة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة البحثية ودعم حضوره في الجهات، وتجسيم انفتاحه على محيطه الوطني والدولي، ومواكبته للتطور المتواصل الذي تعرفه المناهج والمفاهيم العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخصوصا منها الهادفة إلى فهم أفضل للبناء الاجتماعي والثقافي للعلاقات بين الجنسين وإلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي الوطني والجهوي.

- الأهداف الأساسية للدراسة

تتلخص أهم أهداف الدراسة في :

- محاولة فهم مسارات تمكين (empowerment) المرأة في الجهات ودعم دورها في التنمية،

- تطوير مشاركة المرأة في التنمية الجهوية ودراسة انعكاسات هذه المشاركة على العلاقات بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة،

- تفعيل دور المرأة في استنباط مسالك مهنية وفرص عمل على المستويين المحلي والجهوي، وتوظيف ما لديها من خبرات في تكريس التنمية المستديمة،

- التعرف على الموارد والفرص المتاحة والصعوبات التي تحد من مشاركة أفضل للمرأة في التنمية الجهوية، وبعث مشاريع وبرامج ذات صبغة خصوصية تتماشى مع إمكانيات المرأة وحاجيات الجهة،

- تقييم مساهمة المرأة كفاعل اجتماعي يتميز بالقدرة على تطوير استراتيجيات للاندماج وتحقيق استقلالية في اتخاذ القرار والمشاركة الدائمة والفاعلة في التنمية، والأخذ بعين الاعتبار اختلاف خصوصياتها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية،

تحديد الحاجيات الخصوصية للمرأة والمجالات المجددة في التنمية لتفعيل مشاركتها في المسار التنموي على مستوى الجهات.

3- منهجية الدراسة ومكوناتها :

تكتسي الإشكالية المدروسة خصوصية لسعيها إلى بلورة مفهوم حديث هو مفهوم «التمكين»، الذي بدأ يؤثر في طرق التعامل مع المرأة كشريك فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعيد النظر في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة ويفسح المجال للمرأة على غرار الرجل، وبالتعاون التام معه، للاضطلاع بأعباء المسؤولية والارتقاء بمستوى الأسرة وممارسة حقوقها ودعم دورها وموقعها في المجتمع. وهكذا يتكامل مفهومي التمكين والنوع كمقاربة جديدة في تناول قضايا المرأة من مختلف الجوانب.

- منهجية الدراسة

اعتمد مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة في انجاز الدراسة منهجية تجمع بين تقنيات ثلاث :

أ - جلسات عمل جهوية

أنجزت خلال الفترة من 28 جوان إلى 6 جويلية 2004، بدعم وتشجيع من وزارة التنمية والتعاون الدولي وبمشاركة مختلف الفاعلين التنمويين الجهويين والمحليين وممثلي

الجمعيات التنموية بالولايات المعنية، إلى جانب فريق البحث بالكريديف، وذلك حسب الجدول التالي :

– جلسة العمل الأولى : يوم 28 جوان 2004 بصفاقس، وبحضور الفاعلين التنمويين وممثلي المجتمع المدني بصفاقس وسيدي بوزيد،

– جلسة العمل الثانية : يوم 30 جوان 2004 بالكاف، وبحضور الفاعلين التنمويين وممثلي المجتمع المدني بالكاف وجندوبة،

– جلسة العمل الثالثة : يوم 2 جويلية 2004 بتوزر، وبحضور الفاعلين التنمويين وممثلي المجتمع المدني بتوزر وقفصة،

– جلسة العمل الرابعة : يوم 6 جويلية 2004 ببنزرت، وبحضور الفاعلين التنمويين وممثلي المجتمع المدني ببنزرت ونابل.

وقد أتاحت هذه اللقاءات :

– الاستفادة من التجارب والبرامج التنموية والمشاريع التي وضعتها الدولة لفائدة المرأة وتعزيز دورها في المسار التنموي بالجهات موضوع الدراسة، في تعميق وإثراء إشكالية البحث،

– تحديد التوجهات المنهجية الكبرى للبحث : اختيار الولايات التي مثلت الحقل الميداني للدراسة،

– الاستفادة من التساؤلات والإشكاليات التي أثارها المتدخلون والاقتراحات التي تقدموا بها في ضوء تجاربهم المهنية. وقد تم الاستئناس بذلك في صياغة الأدوات المنهجية واختيار تقنية البحث و تحديد العينة.

ب ـ البحث الميداني الكمي

اعتمد البحث الكمي تقنية الاستمارة، وشمل ولايات جندوبة وبنزرت وصفاقس وسيدي بوزيد وتوزر ومدنين.

عينة البحث : استندت العينة على نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004، وتمت الاستفادة من خبرة المعهد الوطني للإحصاء ومما اكتسبه من تقنيات مسحية في اختيار العينة وطريقة سحبها وفي إعداد الاستمارات المناسبة لذلك. وقد شملت 3600 أسرة موزعة بالتساوي بين الست ولايات (600 أسرة بكل ولاية).

استمارات البحث : لضمان الحصول على نتائج موضوعية، وحرصا على تمثيلية العينة، تم تمرير ثلاث استمارات تتكامل عناصرها وأسئلتها :

– استمارة الأسر : وهي الاستمارة الرئيسية، تم توزيعها على 3600 أسرة ومكنت من تجميع معلومات عامة حول الخصائص السوسيو– ديمغرافية والاقتصادية لأفراد الأسرة، وتحديد النساء المشتغلات وكذلك النساء الباحثات عن عمل. وكانت منطلقا للاستمارتين، الثانية والثالثة، وهما :

– استمارة المشتغلات : انطلاقا من المعلومات المجمعة في الاستمارة الخاصة بالأسر، تم تمرير هذه الاستمارة لدى 842 امرأة مشتغلة تنتمي لأسر العينة. ومكنت من توفير معطيات للتعريف بالمستجوبة، وبأهم مراحل حياتها التعليمية والتكوينية، وبمسارها المهني، وظروف اندماجها في الحياة المهنية، وبالصعوبات والطموحات المهنية، وبالعلاقات داخل الأسرة وخارجها، وبالاستقلالية والمشاركة.

– استمارة النشيطات غير المشتغلات : شملت هذه الاستمارة 295 امرأة من العاطلات والباحثات عن عمل، وأجابت عن المواضيع ذات الصلة بصعوبات الاندماج في الحياة المهنية، وبمجهودات المستجوبة في البحث عن عمل، وبالفرص المتاحة للمبادرات الحرة وإمكانياتها.

ج- البحث الميداني الكيفي

بالتوازي مع تقنية الاستمارة، وبهدف إثراء النتائج الكمية بمعطيات نوعية حول إشكالية تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية الجهوية، تولى فريق البحث إجراء سلسة من الحوارات الفردية «شبه الموجهة» مع عدد من النساء، وباعتماد طريقة «المجموعات المركزة».

ومكن الجمع بين منهجيات البحث المختلفة والمتكاملة، وتفريغ الاستمارات، وتحليل مضمون الحوارات من توزيع مادة الدراسة على المحاور التالية :

المحور الأول :

المرأة التونسية، فاعل تنموي : من أجل مقاربة تعتمد التمكين

المحور الثاني :

الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

المحور الأول

المرأة التونسية، فاعل تنموي :

من أجل مقاربة تعتمد التمكين

تعلق هذا الجانب من الدراسة بعرض وتحليل المؤشرات العامة والعوامل المساعدة لدعم إستراتيجية تمكين المرأة، واكتساب القدرات والكفاءات اللازمة لتحقيق مساهمة فاعلة في التنمية الشاملة على المستويين الوطني والجهوي. وتمت بلورة جملة من المسائل ترتبط بـ :

– التحولات والنمو الديمغرافي والخصائص العامة للسكان في تونس،

– مكانة المرأة في المجتمع والمكاسب التشريعية وتقاليد المواطنة الفاعلة والتشاركية،

– البنية الأساسية وظروف عيش الأسر، وانعكاسات ذلك على إسهامات المرأة وتعبئة الموارد النسائية من أجل التنمية،

– تقييم مستوى تعليم المرأة، وفتح آفاق التكوين المهني أمامها، واستفادة العنصر النسائي من برامج التأهيل والتكوين والتدريب،

– المرأة التونسية والوضع الصحي والولادة والإنجاب وتحسن الأمل في الحياة،

– المرأة والتنمية والإصلاحات في مجالات التحفيز على الاستثمار، وبعث المشاريع ومسالك العمل، وآفاق الانتصاب للحساب الخاص، والمساهمة في التنمية المحلية والجهوية، واستحداث مهن ذات صبغة خصوصية تتماشى مع إمكانيات المرأة وحاجة الجهة،

– المرأة كفاعل اقتصادي وظروف الإدماج المهني وواقع التشغيل بالنسبة للنساء.

كما تعرض هذا الجزء من البحث إلى تطور مفهوم التمكين على المستوى العالمي واعتماده في الأدبيات الأممية واختياره من قبل مؤسسات التمويل الدولية مجالا للبحث،

وتوفق تونس في وضع الإطار المناسب لهذا المفهوم من خلال سياستها الرائدة في مجال النهوض بالمرأة التي ارتقت إلى مستوى الشريك الفاعل في بناء التنمية مثلها مثل الرجل، واضطلاعها بمختلف المسؤوليات ووصولها إلى أخذ القرار.

وتناول نفس المحور النقاط المتصلة بـ :

– مفهوم التمكين وأسسه وخلفياته،

– الإطار السياسي والاجتماعي لبروز المفهوم، وتنوع أبعاده ومسالكه،

– معنى التمكين في المجتمع التونسي وعلاقته بالنوع،

– التمكين والتنمية، ومشاركة المرأة.

المحور الثاني

الدراسة الميدانية : النتائج والتوصيات

1- إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في تحديد الظروف المناسبة لمشاركة متناسقة ومتطورة للمرأة في التنمية بالاستناد إلى استقلالية فعلية للقرار، ورصد الخلفيات والشروط المسبقة للتمكين، وتقييم تمثلات المرأة لآفاق الشغل، وحاجيات النساء وانتظاراتهن انطلاقا من استعداداتهن الشخصية وأوضاعهن الاجتماعية وعلاقاتهن بالفاعلين، وانعكاس هذه المتغيرات على ظروفهن الاقتصادية والمؤسساتية، واندماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعائلية، وإتاحة فرص الشغل، وتحسين الدخل ودوره في تحقيق التوازن النفسي والعلائقي للمرأة. وتستجيب هذه الإشكالية لخطة تقوم على مسائل تهم :

– التموقع الاجتماعي وتثمين الإمكانيات الذاتية للمرأة،

– حاجة المرأة إلى الاستقلالية في اتخاذ القرار وفي تحديد الخيارات الأساسية لأوضاعها،

– رغبتها في تعاطي شغل يوفر لها مورد رزق قار ويحقق لها حياة مهنية متوازنة،

– المشاركة النشيطة في حركية الفاعلين التنمويين، ودعم المبادرات الفردية، والانخراط الجمعياتي، والنضال اليومي من أجل تحسين ظروف الحياة،

– الالتزام النشيط والحفاظ على المكاسب، وتقوية ودعم المبادرات الفردية والجماعية المرتبطة بالنوع.

وتنطلق الإشكالية وما تضمنته من تساؤلات من عدة متغيرات :

– المتغيرات العملية وأصنافها والمؤشرات التحليلية وتتعلق بتحديد ملامح المرأة المستجوبة، ومستواها التعليمي، ونوعية التكوين، ومنحدرها الاجتماعي، ووضعيتها

الاجتماعية، ومسارها المهني، واستعداداتها للعمل أو الدراسة والتكوين أو بعث المشاريع، واستيعابها لمنظومة القيم التي تحدد طبيعة العمل ونوعية الشغل وشكل العلاقات الاجتماعية، والاهتمام الحالي ونوع العمل والدخل والاستقرار المهني، والمعوقات والفرص والآفاق والنشاط المهني في القطاع العام أو القطاع الخاص، وانعكاس الشغل على وضعية المرأة، وعلاقتها بأفراد العائلة وبالمجتمع وبحاجياتها الخاصة.

2- الفرضيات

تتعلق الفرضية العامة للبحث بالنظرة التأليفية لعدد من الفرضيات الفرعية. وتستند إلى اعتبار «مسار دعم دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يتأثر في غالب الأحيان بصعوبات موضوعية ترتبط بفرص الحصول على العمل، وبالمداخيل المتأتية عن ذلك، وبالعوائق الاجتماعية، والقيم العائلية التي تحول دون تحقيق المرأة لذاتها واستقلالية قرارها». وتتوزع الفرضية العامة إلى فرضيات فرعية مثل :

– وجود علاقة سببية قوية بين المستوى التعليمي، والتمكين كمسار متكامل،

– مسار التمكين بالنسبة للمرأة التونسية مازال متأثرا ببعض الصعوبات والمشاكل الانتقالية،

– أهمية الآليات المتاحة وتكاملها مع جهود الأسرة في مسار التمكين، وتأثيره في سلوكات المرأة ومزيد إدماجها في حقل النشاط المدني والاجتماعي والسياسي.

3- الاستنتاجات

أفضت الدراسة إلى جملة من المؤشرات والمعطيات الدالة على أهمية مقاربة التمكين في تطوير عمل المرأة وتفعيل مساهمتها في التنمية الجهوية، وتوفقت في إبراز المجهود

الوطني المبذول في مجال إدماج المرأة في الحركة التنموية وفي الارتقاء بمنزلتها ودعم دورها داخل الأسرة وفي المجتمع.

– **وسط العيش :** تعيش 49.9% من المستجوبات في المدينة و 50.1% في الريف، يعيش ثلثيهم في مناطق تشتت سكني، ويغلب العمل الفلاحي على الأنشطة بهذه المناطق مما يخلق أوضاعا مهنية صعبة ومستويات دخل تميزها عن بقية المستجوبات.

– **الحالة العائلية :** 46.5% من المستجوبات عازبات، وهن مندمجات في الوسط العائلي ولهن معدل عمر يبلغ 26.2 سنة، ويتميزن بكونهن متعلمات، ولهن اتجاه واضح في إدراج العمل كقيمة ثابتة في استراتيجياتهن الحياتية، وهن تركزن على أهمية الاستقرار المهني في استقلالية الاختيار.

– **المستوى التعليمي :** امرأة بين ثلاث نساء لم تتلق تعليما. ومكن البرنامج الوطني لتعليم الكبار من محو أمية أكثر من 2% من اللاتي لم يعرفن المدرسة. وتشكل الأمية عائقا كبيرا في مستوى الحصول على فرص الشغل، ويتسبب الانسحاب المبكر من التعليم منذ الابتدائي في إبعاد امرأة من بين أربعة نساء (أي 29.3%) من فرص التكوين المهني الأولي قبل العمل وخلاله، وتتقاطع مستويات الدراسة مع نوعية الأنشطة ومع عدم الاستقرار في العمل.

– **العمل :** 75% من المستجوبات هن ناشطات مشتغلات و25% صرحن بأنه لا عمل لهن وأنهن يبحثن عن شغل. وهذا الصنف الأخير يشمل الناشطات اللاتي تنتظرن عملا. وهناك تفوق في عدد الأجيرات من صنف العاملات اللاتي تفتقدن للكفاءة والحرفيات، اللاتي تمثلن 57% من الناشطات المشتغلات، أمامهن الإطارات العليا والإطارات المتوسطة والفنيات الساميات، فتختص بها القاطنات بالوسط الحضري وتهم أكثر

من امرأة بين ثلاث نساء أي 40.3% من النساء الناشطات المشتغلات في الوسط الحضري.

– **التجهيزات الأساسية :** يصعب الفصل بين المدينة والريف وبين سكان المدن الكبرى (الولايات) والمدن المتوسطة (المعتمديات) والقرى في خصوص التجهيزات والاستهلاك والعلاقات مع المؤسسات، باستثناء صنف من السكان يعيش بالمناطق النائية مازال يحتاج إلى توفير أكثر فرص للتجهيزات الجماعية والشغل وتوفير الدخل، وتمثل هذه الشريحة 36.9% من النساء أي امرأة من بين ثلاث نساء، ومثلما تؤكده المسوحات الوطنية حول الاستهلاك، فإن الاتجاه يميل إلى التجانس في نمط العيش والاستهلاك، وبينت نتائج التحقيق الميداني أن 48.1% من النساء يسكن منازل من نوع فيلا، وحوالي 47.1% يسكن منازل تقليدية. ويتميز السكن سواء في الريف أو المدينة بتهيئته لضمان نوع من الاستقلالية لأفراد الأسرة حتى بالنسبة للعائلة الممتدة التي يسكن أفرادها معا.

وفيما يتعلق بمستوى التجهيزات بينت نتائج الدراسة أن الفروقات ضئيلة بين الوسطين الحضري والريفي. ويجسم ذلك نسبة الربط بالكهرباء والماء وتوفر التجهيزات السمعية البصرية والخدمات العمومية. ولم يعد الوسط الريفي مثلما كان عليه خلال العشريات الثلاثة المنقضية في عزلة، بل أصبح يتوفر على التجهيزات الأساسية الضرورية. وتؤكد المستجوبات في الوسط الريفي على أن الوضع الحالي اليوم يختلف ايجابيا، غير أن هناك بعض الصعوبات بالنسبة للمرأة الريفية في الالتحاق بالعمل الذي يتطلب منها التنقل. وربما هذا ما يفسر ضرورة تكثيف البرامج والمشاريع على المستويين المحلي والجهوي لتثبيت النساء حيث هن، وإعانتهن على خلق فرص ومسالك للعمل وترويج إنتاجهن، وتفعيل دور المؤسسات الجهوية والجمعيات والمجتمع المدني في هذا الاتجاه.

– **الأسرة :** من ناحية حجم الأسرة فتبيّن المستجوبات أن معدل أفراد الأسر التي ينتمين إليها في الوسط الحضري والريفي 5.1 فرد، أي4.72 فرد في المدينة مقابل ارتفاع طفيف في الريف (5.46). وقد تراجع مفهوم العائلة الممتدة، حيث أن 4.6% فقط من النساء المتزوجات يقطن مع العائلة. وتفيد المؤشرات كذلك أن أفراد العائلة الذين يسكنون في بيت واحد في تراجع مستمر، وحتى في حالة السكن الجماعي، فإن هذا الوضع يعبر عن حالة مؤقتة. وتجد النساء المطلقات وبدرجة أقل الأرامل ملجأ في العائلة، وهي حالة ما يقارب واحدة من بين مطلقتين من النساء (44.7%) وأرملة من بين خمسة أرامل أي 23%. وهذه الأشكال من التضامن تبرز من بين أشكال التضامن الأسري، حيث أن نسبة 4.6% من المتزوجات يقطن مع الأبوين، وذلك لأسباب مختلفة لا تعني تكريس النمط التقليدي للعلاقات. وأغلب المتزوجات (95.4%) مستقلات بالسكن عن العائلة الأصلية، وقليل هن اللاني تندمجن في عائلة الزوج. وأكثر من نصف المستجوبات يقطن بولاية خارج الولاية الأصلية للولادة أو بمعتمدية مجاورة للعائلة وأن القرب الجغرافي من العائلة يظهر أكثر في المدينة منه في الريف.

وتفيد الدراسة أن هناك اتجاه قوي نحو العزوبية وللحياة مع العائلة، أي 89.4% من الفتيات الناشطات، وأن نسبة 10.6% تجدن أنفسهن بحكم الدراسة والعمل والتكوين المهني منفصلات عن العائلة. وتوفر بعض القطاعات مثل قطاع النسيج مبيتات للوافدات من المناطق البعيدة عن مقرات العمل أو التربص.

وتبلغ نسبة الأمهات المشتغلات 6.6% من مجمل أمهات المستجوبات اللاتي شملهن المسح (3.9% مستقلات و2.7% أجيرات)، والنساء المشتغلات يوجدن أكثر في الريف، وهي نسبة قابلة للتحسين، بإحكام التوظيف لما توفره الدولة من إمكانيات وفرص متعددة. ومن المهم الإشارة إلى أن 78.4% من النساء المستجوبات يصرحن بأنهن

المشتغلات الوحيدات من بين إخوتهن. وينطبق هذا الواقع على نساء الوسطين الحضري والريفي. وتبلغ نسبة العزوبة من بين هذه الشريحة 51.7% من الحالات، حيث أن نسبة 87.2% من الفتيات العازبات هن الوحيدات اللاتي يعملن من بين كل إخوتهن. وبالنسبة لهذا الصنف، فإن الأب في الغالب أجير (43.9%)، مستقل (12.8%)، عاطل عن العمل (3.7%) متقاعد أو عاجز عن العمل (38.5%). وهذه النسبة الأخيرة تفسر ضعف مستوى العيش في بعض الأسر، وتبرر العمل بالنسبة للفتيات رغم الأجر الذي يبقى في نظرهن ضعيفا، ولا يستجيب للمتطلبات العائلية أو الزوجية. ويؤكد 60.7% من العازبات اللاتي صرحن بأنهن المشتغلات الوحيدات من بين إخوتهن، أن أجورهن تمثل الدخل الرئيسي للعائلة، مقابل 21% تعتبرن أن جراياتهن هي دخل مكمل لدخل بقية أفراد العائلة، وتصرح عازبة واحدة من بين خمسة (21.5%) أنها تحتفظ بأجرها كاملا لسد حاجياتها الشخصية.

– **الدخل :** أكثر من نصف النساء (61.7%) اللاتي شملهن الاستجواب، أفدن أن دخل الأسرة لا يتعدى 400 د شهريا (أي ثلاث أسر من بين خمسة أسر). وهذه الوضعية تعني 55% من المتزوجات، و68.1% من العازبات. وهذا ما يفسر أهمية عمل المرأة لإعانة العائلة، ويبقى دخلها على محدوديته في مستوى من الأهمية بالنسبة للأسرة. ويشمل هذا المستوى من الدخل (أقل من 400 د) 69.1% من الحرفيات، 80.4% من العاملات دون كفاءة و84% من غير المشتغلات، وتمثل هذه الأصناف الثلاثة 67.7% من مجموع المستجوبات. أما النساء اللاتي يفوق دخل أسرهن 600 د فلا تتجاوز نسبتهن 22.4%، وفي هذه الحالة، يتقارب الزوج والزوجة في المستوى التعليمي، وإن 67.4% من المستجوبات المتزوجات يسلمن أجورهن بنسبة 50% أو 100% إلى أزواجهن، أو إلى العائلة. ويساهم 60.8% من النساء الريفيات بأجورهن بنسبة تتراوح بين 75% و100%.

– **التعليم والتكوين :** أما بالنسبة للتمدرس والتكوين، فيفيد التحقيق أن امرأة من بين ثلاثة من المستجوبات لم تعرف المدرسة، أي حوالي نصف الريفيات (48.9%) و9.3% من القاطنات بالمدينة. وهناك علاقة بين أمية الوالدين وأمية الفتيات المستجوبات اللاتي يصرحن بأن ظروف العائلة هي التي دفعتهن إلى العمل المبكر. وتمثل نسبة النساء اللاتي لهن مستوى التعليم الابتدائي 29.3% من نساء العينة أي حوالي نصف النساء المتمدرسات (41.1%). وقد غادرت نسبة 37.9% مقاعد الدراسة قبل سن 14 سنة، و25.5% بين 15 و19سنة. وبلغ معدل حالات الانسحاب التلقائي من المدرسة 39.1%، ونتيجة الفشل المتواصل 20%، والانقطاع عن الدراسة تحت الضغط العائلي نسبة 9.2%. وإن الانقطاع التلقائي لا يعني انتفاء الرغبة في التعليم، بل أن ظروف حياة العائلة والأعباء المنزلية تكمن وراء هذا الموقف الذي يبقى بارزا في الوسط الريفي، إذ أن 44.3% من النساء الريفيات المستجوبات غادرن المدرسة بين سن 10 و14 سنة، و28.6% بين سن 15 و19 سنة. ويتجه فتيات المدينة إلى الانقطاع بين سن 20 و24.

– **الخروج من المنزل العائلي :** صرح أفراد العينة بأن 28.1% يغادرن العائلة بين 10 و19سنة. أما بالنسبة لسبب الخروج من المنزل العائلي فيعود حسب 85.7% من المستجوبات إلى الانتقال إلى مقر الزوجية وتبقى الغايات المهنية والدراسية والحاجة إلى التكوين من الأسباب الضئيلة التي لا تشمل سوى 13.8%. ولا تقبل النساء في تونس على خيار الانفصال عن العائلة بسهولة، لأن البعد عن الأبوين يمثل «مغامرة اجتماعية»، كما يعتبرن أن الاستقلالية في السكن تطرح إشكالية مالية لم تتهيأ لها الفتاة. ويلاحظ أن الفتيات محدودات التكوين تتزوجن في سن أقل من الفتيات المتمدرسات، وتفيد مؤشرات الدراسة بأن 71% من الفتيات اللاتي لم يدخلن المدرسة غادرن المنزل بسبب الزواج، مقابل 36.8% من المتمدرسات.

وفي خصوص الالتحاق بالعمل أول مرة فإن نسبة 39% ممن شملهن التحقيق انخرطن في الحياة النشيطة في سن تقل عن 19 سنة. وتمثل نسبة من التحقن بالشغل أول مرة بعنوان العمل في الإطار العائلي أكثر من الخمس، أي 20.5% من المستجوبات، وحوالي الثلثين أي 6.46% كأجيرات.

– **ظروف العمل :** وفي خصوص الصعوبات التي تعترض المباشرات لحياتهن المهنية أول مرة، فقد صرحت امرأة من بين ثلاث نساء أي 38.7% بأن هناك صعوبات اندماج في الحياة المهنية، تعيشها 41.9% من النساء الريفيات، مقابل 35.4% من النساء القاطنات بالمدينة، وترتبط هذه الصعوبات بظروف العمل بالنسبة لحوالي 70.3% من الحالات، إذ تجدنه شاقا ولا يتناسب في التوقيت مع ظروفهن الاجتماعية. أما بالنسبة للأجر، فتفيد نسبة 6.49%، بأنهن غير راضيات عما تتقاضينه من أجر، علاوة على عدم انتظام العمل، وقلة الاستقرار فيه، وموسميته (47.3%). وتثير 32.1% من المستجوبات إشكالية بعد مقر العمل عن مقر السكنى.

ولا تبدي العائلات اعتراضا عن الالتحاق بالعمل أو بظروف ممارسة المهنة إلا فيما قل من الحالات، وتميل المستجوبات إلى تعاطي عمل قريب من مقر سكنهن.

وتمثل نسبة العاطلات ربع النساء المستجوبات، وهن ينتمين إلى شريحة الشباب، وتمثل من تتراوح أعمارهن بين 20 و30 سنة 44.9% ومن يبلغ سنهن من 30 إلى 40 سنة نسبة 27.9%. وهناك من النساء من اخترن البقاء في المنزل للاهتمام بالأبناء، ومنهن من أصبحن يحتجن إلى العمل نتيجة الظروف الصحية لأزواجهن، أو بعد أن كبر أبناؤهن أو لم يعد الدخل العائلي يستجيب لاحتياجات الأسرة. ويتبين أن عدد النساء اللاتي تبلغ أعمارهن أقل من 40 سنة لا يشعرن بالرضا عن البقاء في المنزل للقيام بشؤون الأسرة، لأنهن لا يردن أن يكن أعباء على أزواجهن. وتبلغ نسبة العاطلات في الوسط الحضري

23.4%، مقابل 26.7% بالوسط الريفي، وعموما، فإن امرأة من بين أربعة نساء لا تعمل، وإن 83.5% منهن تقل أعمارهن عن 40 سنة وأغلبهن عازبات، ويسكن في المدينة، ولهن مستوى تعليمي مناسب، وهن في حالة انتظار شغل. أما نسبة النساء العاطلات اللاتي تفوق أعمارهن 40 سنة فتتواجدن في الغالب في الوسط الريفي (16.5%)، وتفتقدن للمستوى التعليمي المطلوب.

وتتوزع الأجور حسب الشرائح المهنية للنساء المستجوبات المشتغلات بشكل يتراوح بين أقل من 200 د وأكثر من 600 د. ويبلغ معدل الأجر 500د بالنسبة لـ 80.3% من الإطارات العليا، و58.3% من الإطارات المتوسطة والفنيات الساميات، ولهن في الغالب أقدمية في العمل تفوق 3 سنوات.

ولا يتجاوز معدل الأجر 400د بالنسبة لـ75.1% من العاملات في الإدارة، و87.1% ممن تشتغلن بالمصالح التجارية في المدينة و9.14% من بين العاملات المختصات، و97.7% لقطاع الحرفيات و98.8% من العاملات غير المختصات. وتفوق الأقدمية في العمل بالنسبة لنصف العاملات غير المختصات والحرفيات 7 سنوات. وهناك تناسب بين التقدم في السن ومستوى الأقدمية في الشغل.

ويفيد العمل الميداني أن نسبة النساء الأجيرات تبلغ 65%، وأغلبهن من القاطنات بالمدينة واللاتي لهن مستوى تعليميا متقدما. أما اللاتي تمارسن نشاطا عائليا فيبلغ عددهن واحدة بين 5 فتيات، أي 18.4% من المجموع، ويتمركزن أساسا بالوسط الريفي أين تكون الأنشطة الإنتاجية العائلية دون أجر في أغلب الأحيان. أما المستقلات ولهن أجراء فلا يكدن يتجاوزن 5%وتسكن في الوسطين الحضري والريفي ، وهو اهتمام بدأ يأخذ طريقه ومرشح إلى التطور في السنوات المقبلة، حيث أن عدد النساء اللاتي يتمركزن للحساب الخاص في تزايد بالمدينة والريف.

ويصل عدد المستقلات دون أجراء نسبة 10.6% ممن شملهن التحقيق، وهن في أغلبهن يقمن بخدمات فردية في إطار المنزل وفي حالات قليلة مؤسسات عائلية صغرى مثل الخياطة، المنتوج الفلاحي، النسيج، وينتمي 67% منهن إلى الوسط الريفي.

وتبرز الحرفيات أساسا كأجيرات باعتبار أن 18.6% منهن يعملن بصفة قارة، ويشتغل 78.5% من هذه الشريحة في إطار مسالك عائلية، أو أعمال مناولة، أو وساطة مثل الأجيرات العاملات في قطاع الزربية والنسيج ، فهن يشتغلن في بيوتهن لفائدة طرف آخر.

وتنتمي أغلب النساء المشتغلات إلى العملة غير المختصات، وإلى الحرفيات وهذا ما يفسر نوعية العمل السائد واتسامه بعدم الاستقرار والتبدل المستمر، وتبقى المهن المستقرة والمحمية في حدود 22.6% من النساء، ولا يتجاوز نسبة العاملات المحترفات 6.6%.

وشهدت امرأة من بين ثلاث نساء تحسنا في وضعها المهني، بينما تظل الحالة على ما هي عليه بالنسبة للعدد الأكبر من النساء. وتعتبر 12.2% من المستجوبات أن أفضل طريقة لتجاوز موسمية الشغل وتحقيق الاستقرار المهني هي بعث مشاريع خاصة أو عمل مستقل، وتنتمين إلى الحرفيات والأجيرات في قطاع الخدمات وتشتكين في الغالب من التمويل. وإذا كن تشتغلن في القطاع الفلاحي، فالإشكالية ترتبط بتسويق المنتوج. كما تثير عاملة مستقلة من بين ثلاث عاملات أي 31.9% إشكاليات ذات طبيعة شخصية وعائلية في إدارتها لمشروعها. وترجع 35.3% من المستجوبات الصعوبات إلى المحيط الإداري، مقابل 32.8% يتصرفن دون أي صعوبات تذكر. وأبدى عديد المستجوبات من العازبات والمتزوجات أن بعض الإشكاليات تعود إلى الوسط العائلي سواء الوالدين أو

القرين. ويتم التجاوب مع المقاومة الأسرية بقدر التوفيق بين مقتضيات العمل والاستجابة للالتزامات العائلية.

وفي مستوى الثبات في الشغل تعتبر امرأة نشيطة من بين خمس نساء أنها في وضعية انتظار عمل، وحتى أن تحصلت على شغل، فإن 28.7% من المجموع يعتبرن أنهن في وضع انتظار، تنضاف إليهن نسبة 6.3% تبقين غير متيقنات من وجود شغل أصلا. ومن ناحية أخرى، أفادت 24.3% من المستجوبات أنهن تمارسن مهنا لا تستجيب لكفاءاتهن، وإن الحراك الذي تشهده المهن يرتبط بالتحولات التي يعيشها سوق العمل على الصعيد العالمي. وتبدي نسبة من النساء المتزوجات (40.9%) شعورا بالغبن أمام حالة تبدو مؤقتة لكنها مزمنة، نتيجة تأخر التحاقهن بالشغل.

ويبقى الشغل القار بالنسبة للمرأة من أهم مؤشرات التمكين والشعور بالطمأنينة والتفتح المهني والتوازن الأسري والاضطلاع بمسؤولية القرار داخل الأسرة وفي المجتمع.

التوصيات والاقتراحات

إن دعم مكانة المرأة يعد من الوسائل الضرورية لتأكيد حضورها الفاعل في حركية التنمية والمساهمة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وترسيخ مقومات المواطنة، وتمثل هذه التوجهات أهم المبادئ السياسية التونسية في مجال حقوق المرأة، في تناغمها وانسجامها في مجال الارتقاء بمنزلة المرأة، وتوسيع دائرة مشاركتها، وتكريس مقاربة التمكين، وتشجيع البحوث والدراسات حول النوع، وتدعيم مبدأ التكافئ في الفرص بين الجنسين، وتفعيل دور المرأة كشريك كامل الحقوق في المسار التنموي.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن التمشي الذي تنتهجه تونس في تناول قضايا المرأة وتدعيم قدراتها الاقتصادية والنهوض بالموارد البشرية النسائية، وإضفاء المزيد من الحركية على مساهمتها في الحياة العامة وتثبيت حقوقها الأساسية، ينصب في إطار بلورة مرجعيات وأسس لترسيخ خيار التمكين كمسار تحول مستمر وواع، يساعد المرأة على تشخيص قوتها بالذات ومعرفة كيفية رفع التحديات وتغيير ظروف حياتها وتشخيص العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تمكين المرأة في مستوى الأسرة والمجتمع، مما يسمح لها بكسب عيشها بمجهودها الخاص والقدرة على التصرف بنجاعة في الحياة العامة، وأخذ القرار داخل الأسرة، والمشاركة في شبكات المساعدة الاجتماعية، وتعميق شعورها بالثقة والسيطرة على بيئتها، ودعم النسيج الجمعياتي وإثراء تقاليد المجتمع المدني.

وتندرج جملة التوصيات التي انبثقت عن دراسة «المرأة والتنمية الجهوية في تونس : مقاربة التمكين» في إطار إحكام توظيف المكاسب والإصلاحات التي تحققت للمرأة التونسية منذ الاستقلال، وتدعمت منذ التغيير بمنظومة تشريعية متكاملة، وتسهيل الانخراط الواعي والإيجابي في مسار العولمة، ودعم مسار التنمية الجهوية، ورفع الجهة إلى مرتبة القطب

– بعث خلايا إصغاء وتوجيه للمرأة ضمن الفروع الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة، واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري.

4- صياغة برامج هادفة تضمن الرقي والاستدامة المهنية وتزيد إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية

تبرز في هذا المجال أهمية الدور المزدوج للمرأة، الأسري (الإنجابي، الأعمال المنزلية، العناية بالأطفال والعجز...) من ناحية، والإنتاجي في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات الذي تغلب عليه الصبغة «الأداتية» (مسار مهني متقطع يفتقد إلى التطور) وعدم التوافق بين متطلبات الحياة المهنية والالتزامات المنزلية، من ناحية أخرى. وهو ما يستدعي تجنب الفصل عند صياغة البرامج والمخططات، بين المجالين الخاص والعام، فكلاهما يساهم بصفة متداخلة ومتوازية في تنشئة وصياغة السلوك والقيم الثقافية المرجعية، والصبغة الاستراتيجية للتنمية والمتمثلة في تدعيم قدرة الأفراد، نساء ورجالا، على اتخاذ القرارات في المجالين الخاص والعام بصفة مستقلة.

5- تجسيم مبدأ الشراكة بين الجنسين وتثمين دور المرأة المشتغلة في توازن الأسرة

يعتبر نشاط المرأة ودورها الإنتاجي من أهم العناصر التي تساعد على خلق ذهنية تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين وإعادة توزيع الأدوار وفق مقتضيات التطور التي يشهدها المجتمع وظروف عيش الأسرة، فدخل المرأة يحدد مستويات الإنفاق والاستهلاك والاقتراض داخل الأسرة التونسية. ويستدعي هذا الأمر، إعادة التفكير في طرق التدخل المؤسساتي لفائدة المرأة كفاعل رئيسي في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي

3- بعث هياكل مؤسساتية ووضع خطط عمل خصوصية لفائدة المرأة لضمان النجاعة المؤسساتية والاندماج في الحياة المدنية

يتعين منح المزيد من الثقة والمسؤولية للهياكل والمصالح الجهوية والمحلية ودعم لا مركزية القرار والإجراءات على مستوى صياغة البرامج والمشاريع، وتحديد الأولويات والأهداف وتحيينها بما يتماشى مع الحاجيات المعبر عنها محليا. وهو ما يستدعي توفير الوسائل والأطر الملائمة للاستجابة إلى تطلعات الفاعلين على المستوى الجهوي والمحلي (القطاع العام والخاص، الإدارات المحلية، المجتمع المدني...). وانطلاقا من ذلك يمكن اقتراح :

– دعم الهياكل والجمعيات المحلية المكلفة بصياغة البرامج ومخططات التنمية المحلية بالموارد البشرية ذات الكفاءة التي تمكنها من التخطيط والبرمجة والمتابعة وتنفيذ مختلف المشاريع الموجهة للمرأة،

– وضع قواعد وبنوك معطيات حول الخصوصيات المحلية والجهوية للتنمية،

– تدعيم التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية،

– تشريك المؤسسات الجامعية بالجهات في تحديد أنشطة ومشاريع بحث مجددة وملائمة لفائدة المرأة،

– تشجيع تكوين مجامع مهنية للنساء المشتغلات على المستوى المحلي خاصة بالقطاع الفلاحي وقطاع الحرف التقليدية،

– تسهيل نفاذ المرأة إلى المعلومة خاصة في الوسط الريفي،

– تنظيم لقاءات دورية للنساء على المستوى الجهوي، وتشريك المرأة في اجتماعات المجلس الجهوي،

– بعث خلايا إصغاء وتوجيه للمرأة ضمن الفروع الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة، واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري.

4- صياغة برامج هادفة تضمن الرقي والاستدامة المهنية وتزيد إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية

تبرز في هذا المجال أهمية الدور المزدوج للمرأة، الأسري (الإنجابي، الأعمال المنزلية، العناية بالأطفال والعجز...) من ناحية، والإنتاجي في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات الذي تغلب عليه الصبغة «الأداتية» (مسار مهني متقطع يفتقد إلى التطور) وعدم التوافق بين متطلبات الحياة المهنية والالتزامات المنزلية، من ناحية أخرى. وهو ما يستدعي تجنب الفصل عند صياغة البرامج والمخططات، بين المجالين الخاص والعام، فكلاهما يساهم بصفة متداخلة ومتوازية في تنشئة وصياغة السلوك والقيم الثقافية المرجعية، والصبغة الاستراتيجية للتنمية والمتمثلة في تدعيم قدرة الأفراد، نساء ورجالا، على اتخاذ القرارات في المجالين الخاص والعام بصفة مستقلة.

5- تجسيم مبدأ الشراكة بين الجنسين وتثمين دور المرأة المشتغلة في توازن الأسرة

يعتبر نشاط المرأة ودورها الإنتاجي من أهم العناصر التي تساعد على خلق ذهنية تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين وإعادة توزيع الأدوار وفق مقتضيات التطور التي يشهدها المجتمع وظروف عيش الأسرة، فدخل المرأة يحدد مستويات الإنفاق والاستهلاك والاقتراض داخل الأسرة التونسية. ويستدعي هذا الأمر، إعادة التفكير في طرق التدخل المؤسساتي لفائدة المرأة كفاعل رئيسي في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي

للأسرة وفي تحقيق الوفاق الاجتماعي بصفة عامة. كما يستدعي تقييم النشاط الإنتاجي للمرأة المشتغلة، والأخذ بعين الاعتبار تعدد واختلاف أوضاعها (أشكال الحماية الاجتماعية والقانونية واستمرارية أو هشاشة الوضع في المهنة).

6- تثمين مقاربة التمكين ودعم الشراكة بين الفاعلين الاجتماعيين والهياكل المدنية والجمعياتية في تحقيق الإدماج الفعلي للمرأة كمستفيدة وفاعلة نشيطة في التنمية

إن تعدد المؤسسات وتنوعها، يفسح المجال أمام المرأة لمزيد الإسهام في التنمية والاندماج في المجتمع، ويدعم جهودها في التنمية وفي تحقيق الحكم الرشيد وتأكيد المواطنة، وذلك من خلال :

– **إدراج المشاريع والتدخلات لفائدة المرأة ضمن مسار اللامركزية** باعتبارها إطارا أمثل لاضطلاع الفاعلين التنمويين على المستويين المحلي والجهوي بأدوار تمكنهم من المبادرة والتجديد انطلاقا من الخصوصيات المحلية والحاجيات المعبر عنها، وبذلك فإن النهوض بدور المرأة كفاعل نشيط في حركية التنمية يندرج ضمن مسار تحقيق الديمقراطية المحلية.

– **مزيد دعم استفادة المرأة من التعليم والتكوين لتطوير مهاراتها في التجديد وبعث المشاريع** وذلك بمزيد إتاحة الفرص للفتيات للاستفادة من برامج تكوين واختصاصات طويلة الأمد ومتطورة. ولا تقتصر نجاعة تعليم المرأة على الخدمات التي توفرها المؤسسات التعليمية فحسب، بل أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط العائلي والمحيط الاجتماعي. فكلما ثقلت الأعباء المنزلية على الفتيات، قلت قدرتها على الاستجابة للالتزامات المدرسية، مما يؤدي إلى انقطاعها المبكر عن التعليم، ويقلص فرص التحاقها بالعمل ويحد من مساهمتها في التنمية.

– **تسهيل حصول المرأة على الموارد والتمويلات والتصرف المستقل فيها** : لضمان نجاعة مساهمة المرأة في الإنتاج، يتعين العمل على تقريب الخدمات من المستفيدات (هياكل التمويل، التكوين المستمر، مراكز العناية بالأطفال...)، وتمكين المرأة على قدم المساواة مع الرجل، من إمكانية الاستثمار ومن وسائل الإنتاج ومن أهمها الحصول على القروض والنفاذ إلى ملكية الأراضي، وإيجاد السبل الكفيلة بتسهيل عملية تسويق منتوجات النساء المستثمرات.

– **مزيد تهيئة الظروف الملائمة لتمكين المرأة من الاضطلاع بدورها كشريك فاعل وكامل الحقوق** وتنمية مهاراتها وتدعيم قدراتها على المشاركة وأخذ القرار في جميع المجالات والمستويات.

الكريديف

شارع الملك عبد العزيز آل سعود

نهج فرحات بن عافية ـ المنار 2 ـ 2092 تونس

الهاتف : 322 885 71 (216) ـ الفاكس : 436 887 71 (216)

البريد الإلكتروني : Directeur.General@credif.rnrt.tn

موقع الواب : www.credif.org.tn

التّمكين مقاربة رئيسيّة في مجال تأهيل المرأة ودعم مساهمتها في التّنمية. وفي هذا السّياق تندرج المحاور الأساسيّة للدّراسة بمحاولتها رصد أنجع السبل والمناهج التي تتيح الظروف الملائمة لضمان مشاركة متناغمة ومتطوّرة وذات فاعليّة للمرأة في التّنمية الشّاملة، وذلك بالاستناد الى مجال من الاستقلاليّة والحريّة في ممارسة النّشاط واتخاذ القرار.

وقد قاد البحث إلى تحديد أهمّ العلاقات التي تربط المرأة التّونسيّة بالعمل وبموقعها في المجتمع وباستقلالها المالي وبما تحقّقه من مداخيل وبما تقدّمه من إضافات في مختلف مجالات التّنمية على المستوى الجهوي مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيّات الوسط العائلي ومستوى المعيشة.

وترتبط هذه الخصوصيّات عادة بعلامات مميّزة وفرص وصعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة تترجم أسباب التّساوي أو التفاوت في التّنمية بين الجهات. فمجمل هذه الاعتبارات هي التي أكّدت أهميّة مقاربة التّمكين في فهم ظروف وأطر تفعيل دور المرأة في التّنمية.

وقد حرصت الدّراسة على تناول مسألة التّمكين بالاعتماد على تحليل معمّق للشّهادات والتمثّلات المترجمة لواقع المرأة التّونسيّة وكيفيّة تعاملها مع ما توفّر لها من فرص وما يعترضها من صعوبات، والمعبّرة عن حاجياتها وانتظاراتها في مجال تحقيق الاستقلاليّة والمشاركة الفعليّة في التّنمية الجهويّة.

الكريديف
شارع الملك عبد العزيز آل سعود
تبع فرحات بن عاشور – القصار 2 – 2092 تونس
الهاتف : 22 (216+) 71 88 33 – الفاكس : 96 (216+) 71 88 74
البريد الإلكتروني Directeur.General@credif.mrt.tn
موقع الواب www.credif.org.tn